

بيان صحفي
١٩ سبتمبر ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٩ سبتمبر ٢٠١٣ تخفيض كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي، بواقع ٥٠ نقطة مئوية لكل منهم ليصبح عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% و ٩,٢٥% على التوالي، وكذا تخفيض سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة مئوية ليصبح عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٦٨% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٨٦% خلال شهر يولية. انخفض المعدل السنوي للتضخم العام الى ٩,٧٥% في أغسطس ٢٠١٣ من ١٠,٢٨% في الشهر السابق على خلفية تأثير فترة الأساس. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,١٤% في أغسطس ٢٠١٣ مقابل معدل قدره ١,٠٤% في يولية، مما أدى الى انخفاض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٨,٩٧% في أغسطس ٢٠١٣ من ٩,٠٦% في يولية. وجاءت التطورات الشهرية الأخيرة في التضخم العام والتضخم الأساسي على خلفية الارتفاعات الشهرية التي شهدتها أسعار بعض السلع الغذائية. لقد حدّ انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع -على خلفية التطورات العالمية الحالية- من المخاطر الصعودية المحيطة بالتضخم.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٣% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي هذا مدعوماً ببيادر التعافي في قطاع التشييد والبناء والسياحة التي لم تكن كافية لتحديد أثر الانخفاض في قطاع الصناعة. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة في ظل حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فضلاً عن ضعف نمو الإقراض للقطاع الخاص. وبنظرة مستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

إن نمو الناتج المحلى الاجمالى بمعدلات أقل من المعدل الأقصى غير التضخمي منذ عام ٢٠١١ بالإضافة الى المخاطر النزولية التي تواجه الاقتصاد المحلى فى الوقت الحالى مازالت تحد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وبناءً عليه، قررت لجنة السياسة النقدية تخفيض معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg